

صادقت الهيئة العامة للكنيست مؤخرا على اقتراح تعديل لوائح حالة الطوارئ بالقراءة الثانية والثالثة وتمديد سريانها. وجاء في شرح اقتراح القانون أنه في أعقاب الحرب جرت اعتقالات استثنائية بحجمها وبسبب تعقيدات منفذي أحداث السابع من أكتوبر والذين انضمت إليهم أيضا كمية غير قليلة من الاعتقالات في أعقاب الحوادث القتالية في منطقة غزة والتي تتواصل حتى هذه الأيام، وأيضا الهجمات ضد دولة إسرائيل والعمليات القتالية المتواصلة إلى جانب تعقيدات التحقيقات بمجملها ، كما أيضا الحاجة إلى ضمان المصلحة الوطنية بالحفاظ على حياة الإنسان والنهوض بالتحقيقات ومنع إحباطها ، تطرح الحاجة الملحة والضرورية من أجل منح إمكانية منع اللقاء بين هؤلاء المعتقلين مع محاميهم لفترات طويلة أكثر مما يحدده قانون الاعتقالات اليوم، وحتى أكثر من التسوية التي تسري بخصوص اعتقالات المشبوهين في المخالفات الأمنية في منطقة يهودا والسامرة. وبسبب قرب انتهاء سريان لوائح حالة الطوارئ، الأمنية الواضحة من خلال مواصلة منح الصلاحية لمنع لقاء قسم من